تعليقاتٌ مختارةٌ
للسيد هبة الدين الحسيني الشهرستاني (ت١٣٨٦هـ)
على كتاب (جوهر النضيد في شرح منطق التجريد)
للعلَّامة الحلّيّ (ت ٧٢٦هـ)

تحقيق: د. الشيخ عماد الكاظمي

مكتبة الجوادين العامة / العتبة الكاظمية المقدسة

الملخص

السيد هبة الدين الحسيني الشهرستاني من الأعلام الذين تحتفظُ مكتبتُهُ بمخطوطاتٍ من نتاجه تأليفًا أو تعليقًا، لم تطبع بعضها حتى الآن، ومنها تعليقاته على كتاب (جوهر النضيد في شرح منطق التجريد) للعلامة الحلي الشارح لكتاب (التجريد في علم المنطق) للفيلسوف الخواجة نصير الدين الطوسي، وتعليقاته على الكتاب إشارة منه إلى بيان أهمية كتاب (جوهر النضيد)، وحاجة طلبة العلم إليه، وهذا ما أشار إليه ضمن تعليقاته.

وقد اخترت بعض الصفحات التي تضمنت تعليقاته على قدر ما يستوعبه هذا البحث، وهي كثيرة، وبعضها جُمعتْ في صفحات مستقلةٍ أُلحقت بالكتاب. وقد قَسَّمت البحث على مطلبين، تناول الأول أهمية الكتاب، والآخر تعليقات الكتاب، بعد تمهيد بيَّنتُ فيه وصف النسخة المعتمدة، وما ورد فيها من كلمات للسيد حول الكتاب وعلم المنطق والمؤلفات فيه.

الكلمات المفتاحية:

نصير الدين الطوسي، العلَّامة الحلّيّ، هبة الدين الشهرستاني، المنطق، الكم.

Selected Comments For sayid Hebah Al-Deen Al-Hussayni Al-Shahristani (d. 1386 A.H.) On the book (Jawhar al-Nadid fi sharah mantiq al-tajrid) For _Allamah Al_Hilli (d.726AH)

Collect and investigate

Dr. Sheikh Imad Al-Kazemi

Al-Jawadin Public Library / Imam Al-Kadhimiya Holy Shrine

Abstract

Sayid Hebah al-Deen al-Husayni al-Shahristani is one of the prominent figures whose library maintains manuscripts of his authorship or commentary, some of which have not yet been printed, including his comments on the book (Jawhar al-Nadid fi sharah mantiq al-tajrid) by Allamah Al-Hilli explaining the book (Altajrid fi eilm mantiq /Abstraction in the Science of Logic) by the philosopher Al-Khawaja Nasir al-Deen al-Tusi And his comments on the book are an indication of the importance of the book (Jawhar al-Nadid) and the need for students of knowledge to it, and this is what he referred to in his comments.

I have chosen some of the pages that included his comments as far as this research can understand, and they are many, and some of them were collected in separate pages that were attached to the book. The research was divided into two requirements, the first dealt with the importance of the book, and the other the comments of the book, after an introduction in which I explained the description of the approved copy, and the words of the master about the book and the science of logic and literature in it.

key words:

Nasir al-Deen al-Tusi, _Allamah al-Hilli, Hebah al-Deen al-Shahristani, logic, quantum Al-_Allamah Al-Hilli, Saudi Libraries, The Manuscript, Maarij Al-Fahim.

تمهيد: كلمات السيد الشهرستاني[١] عن الكتاب

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآله الطاهرين..

إنَّ الكتاب الذي اعتمده السيد هبة الدين الشهرستاني في التعليق عليه قد نشر بعنوان «جوهر النضيد في شرح منطق التجريد»[٢]، وطبع في طهران عام ١٣١١هـ، وعليه حاشية من تأليف محمد المدعو بـ«الطاهر الطبرسي الكلاردشتي»[٣]، وقد ألحق الكتاب بـ«رسالة في التصور والتصديق» للملا صدر الدين الشيرازي (ت١٠٥٠هـ/١٦٤٠م).

وقد كتب السيد الشهرستاني على الصفحة الأولى للكتاب تعليقات ثلاث، سوف أذكر اثنتين منها في هذا المورد لعلاقتهما بالتمهيد، وأذكر الثالثة في المطلب الأول في بيان أهمية الكتاب:

(١) السيد محمد علي بن الحسين العابد، ابن السيد محسن الصرَّاف، ويلقب بـ«هبة الدين»، واشتهر السيد بـ«الشهرستاني» لمصاهرة والده الأسرة الشهرستانية، وُلِدَ في سامراء سنة ١٠٣١هـ/ ٤٨٨١م)، وابتدأ دراسته على يدي والده أول أمره، ثم تلمَّذ على أساتذة آخرين في سامراء وكربلاء والنجف، وقد أُجيز من أساتذته إجازات متعددة من كبار علماء عصره، له مؤلَّفاتٌ كثيرة، طُبِعَ بعضها في حياته، وكثير منها مخطوط. تُوُفِّيَ سنة ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٧م)، ودُفِنَ في الرّوضة الكاظمية المقدسة وسط مؤسسته الثقافية (مكتبة الجوادين العامة). ينظر: نابغة العراق أو هبة الدين الشهرستاني ٢١، الذريعة إلى تصانيف الشيعة ١/ ١٤١ ٣، السيد هبة الدين الحسيني الشهرستاني حياته ونشاطه العلمي والاجتماعي ٣٢.

(٢) وطبع الكتاب في أغلب الطبعات بالعنوان الآتي: (الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد)، والنسخة المعتمدة محفوظة في مكتبة الجوادين العامة في الصحن الكاظمي الشريف برقم (٢٣٥٧)، وبهذا العنوان ذكره الشيخ آقا بزرك الطهراني، وهو من أهم الشروح للكتاب. ينظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة ٣/ ٣٥٦.

(٣) الشيخ الميرزا طاهر ابن الميرزا فرج الله التنكابني من أفاضل الفلاسفة، وأعلام العرفاء، ولد في كلاردشت من مازندران في ١٨ شهر رمضان ١٢٨٠هـ، لازم العلماء فكانت له مكانته العلمية، واختص بتدريس العلوم العقلية، وشارك في ميدان السياسة فانتخب نائبًا في المجلس النيابي. توفي يوم الجمعة ١٦ ذا القعدة الحرام ١٣٦٠هـ. طبقات أعلام الشيعة ١٥/ ٩٧٣.

ـ الأولى: في بيان مؤلفات مهمة في علم المنطق.

قال: ((بسمه تعالى، وجدت كتاب «فرائد الفوائد في علم المنطق»[١] كتابًا متينًا يُحسن النقل عنه، وهو موجود عند شيخنا «العلي بن محمد رضا من آل كاشف الغطاء»«قدس سره»[٢]، ومؤلف ذلك الكتاب هو «الميرزا غلام علي بن محمد بن عبد الكريم» الهروي مولدًا، الحائري موطنًا[٣]، ألفه سنة ١٢٧٤هـ، وقال في تاريخه الميرزا يوسف التبريزي[٤]: (فَقَدْ قَامَتِ الدُّنْيَا بِعَقْدِ الْفَرَايِدِ)، ولمؤلفه كتب أخر غيره مثل: «صحايف العقيان في وظائف الإيمان»، تلمذ في العلوم على الآخوند ملا محمد حسين اليزدي الأردستاني صاحب كتاب الفلك المشحون في أصول الفقه، وكتاب القسطاس المستقيم تعليقة على حاشية المولى عبد الله اليزدي[٥])).

(١) قال الشيخ آقا بزرك الطهراني في الكتاب: ((فرائد الفوائد في علم المنطق، واسمه الآخر الفوائد المنطقية، وعنواناته (فائدة فائدة) للميرزا غلام علي بن محمد بن عبد الكريم الهروي المولد، الحائري المسكن. أوله: «لك الحمد يا ذا الجود والمجد والعلى، تباركت تعطي من تشاء وتمنع، كيف لا ومن شواهد جودك فوائد نعمك....» ومجموع فوائده ٦٦ فائدة)). الذريعة إلى تصانيف الشيعة ١٦/ ١٤٢.

(٢) وقد تم الحصول بعد بحث وجهد على نسخة مصورة على النسخة المخطوطة، واعتمادها في الرجوع إليها عند إشارة السيد الشهرستاني إليها في تعليقاته، وهو كتاب نفيس كما أشار إلى فضله السيد الشهرستاني.

() علي بن محمد رضا بن موسى بن جعفر كاشف الغطاء النجفي، ولد في النجف عام ١٢٦٧هـ، فاضل، جمع خزانة كتب تشتمل على مخطوطات نادرة، وصنف الحصون المنيعة في طبقات الشيعة، توفي عام ١٣٥٠هـ. الأعلام ٥/ ١٩.

(٣) غلام علي بن محمد بن عبد الكريم الهروي الحائري، أديب فاضل، من علماء كربلاء في النصف الثاني من القرن الثالث عشر، له «مؤنس الأديب» في الصرف تم تأليفه سنة ١٢٧١هـ. طبقات أعلام الشيعة ١٢/ ٢٢٤، تراجم الرجال ١/ ٤٢٤.

(٤) الميرزا يوسف التبريزي، علَّامة العراق، وفهَّامة الآفاق على الإطلاق، ويظهر من تقريظه للكتاب كمال فضله وأدبه. طبقات أعلام الشيعة ١٢/ ٦٣٦.

(٥) وكتاب الحاشية هو الحاشية على تهذيب المنطق لسعد الدين التفتازاني (ت٧٩٢هـ)، وهي من تأليف المولى عبد الله اليزدي (ت٩٨١هـ)، وتعد من أهم الحواشي في المنطق التي يدرسها طلبة العلوم إلى اليوم.

ـ الأخرى: تدريس السيد الشهرستاني للكتاب.

قال: ((بسم الله الرحمن الرحيم، تملكتُ هذا الكتاب، وصحَّحتُهُ، وباحثتُ فيه وعلقتُ عليه، وكنتُ أولَ مَن باحث فيه، وأشاع ذلك، وأرجو أنْ يتبعني أهلُ العلم في الاعتكاف عليه، فإنَّه كافٍ عن غيره، وأنا العبد المسكين هبة الدين محمد علي بن حسين بن محسن الحسيني الشهرستاني. سنة ١٣٢٣[١])).

المطلب الأول: أهمية كتاب جوهر النضيد في شرح التجريد.

ذكرَ السيدُ الشهرستانيُّ بإيجاز أهمية هذا الكتاب تأليفًا وتدريسًا في سبعِ فِقَرٍ، على الصفحة الأولى للكتاب، نوردها كما جاءت، إذ قال: ((وهذا الكتاب أحق بالقراءة والبحث من سائر كتب المنطق لوجوه:

– أحدها: أَنَّ ماتِنَهُ مثل المحقق الطوسي ﷺ[٢] المؤسس لِفَنَّي المعقول والمنقول، وشارحه مثل العلَّامة الحلّيّ ﷺ الماهر في أكثر الفنون العقلية والنقلية[٣].

– وثانيها: أنَّ الشارح قد شرح هذا المتن المتين عند قراءته على مصنفه، فإذا شرح عباراته شرحها بما قصده المصنف، وعلى ما انطوى عليه قلبه، من دون افتراءٍ عليه، أو تخرُّصٍ بالظن، أو بالاحتمال المصيب تارة، والمخطىء أخرى.

(١) أي كان عمره اثنين وعشرين عامًا، فقد ولد السيد الشهرستاني في سامراء سنة ١٣٠١هـ الموافق ١٨٨٦م.

(٢) في الأصل: س. وفي موارد أخرى.

(٣) إنَّ للعلامة الحلي مؤلفات متعددة في علم المنطق، ذكرها عند ترجمته منها: ((«كتاب القواعد والمقاصد في المنطق والطبيعي والإلهي»، و«كتاب الدر المكنون في علم القانون» في المنطق، و«كتاب القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية» في المنطق. و«كتاب الجوهر النضيد في شرح كتاب التجريد» في المنطق. و«كتاب نهج العرفان في علم الميزان»، و«كتاب مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق» في المنطق والطبيعي والإلهي)). خلاصة الأقوال في معرفة الرجال ص١١١-١١٢.

– وثالثها: أنَّه مرتب على الترتيب الطبيعي في أبوابه وفصوله، كما قد يشير إليه الشارح بأنَّه لمَّا بيَّن كذا أخذ في بيان كذا التقدم الأول عليه طبعًا المقتضي للتقدم وضعًا، ولعمري إنِّي لم أجد كتابًا مرتبًا على الترتيب الطبيعي مثله.

– ورابعها: أنَّه جامع بين لباب مطالب القدماء[1]، وصافي تحقيقات المتأخرين، وسائر الكتب، إما متمحضة في الأول، أو في الثاني.

– وخامسها: أنَّ عباراته في غاية الوضاحة والظهور، من دون تعقيد ولا قصور، نعم إنَّما إشكاله في معانيه ومطالبه العالية كما لا يخفى، وليست الكتب الأُخر كذلك، فتدبر.

– وسادسها: أنَّه مع اختصاره لم يشذ عنه مطلب في علم المنطق، ولا فاته فرع في فروعه، فضلًا عن أصوله، وفي (...) يُعرف تمامية متنه، فإنَّ الشرح لم يزد مطلبًا على المتن كما لا يخفى.

– وسابعها: أنَّ الغرض الكلي والمقصد الأصلي في قراءة المنطق معرفة الصناعات الخمس[2]، وامتياز القياس البرهاني من الجدلي، والخطابي من الشعري، والكُلُّ من المغالطات[3]، فإنَّه أنفع شيء وأمس حاجة في مقام

(١) في الأصل: القدما.

(٢) الصناعات الخمس وهي القياس باعتبار المادة وتنقسم على: ١– البرهان، ٢– الجدل، ٣– الخطابة، ٤– الشعر، ٥– المغالطة. حاشية على التهذيب، الملا عبد الله اليزدي ص٢٠١.

(٣) قال الملا عبد الله اليزدي في بيان هذه الأقسام الخمسة: «لأنَّ [انحصار القياس في هذه الخمسة] مقدماته إما تفيد تصديقًا، أو تأثيرًا آخر غير التصديق أعني التخييل، والثاني الشعر [أي التي تفيد التأثير]، والأول [الذي يفيد التصديق] إما أنْ يفيد ظنًّا، أو جزمًا، فالأول [الذي يفيد الظن] الخطابة، والثاني [الذي يفيد الجزم] إنْ أفاد جزمًا يقينيًّا فهو البرهان، وإلا فإنِ اعتبر فيه عموم الاعتراف من العامة أو التسليم من الخصم فهو الجدل، وإلا فالمغالطة». حاشية على التهذيب ص٢٠١–٢٠٢.
وقد فصَّل الخواجة نصير الدين الطوسي القول في هذه الأقسام الخمسة وما يتعلق بها تفصيلًا مهمًّا. ينظر: تجريد المنطق ص٥٢– ص٧٨.

الاستدلال والاجتهاد، وشرح هذا المعنى مختص بهذا الكتاب كما لا يخفى على مَنْ تأمل فيه.

وأوصاف هذا الكتاب ومحاسنه أجلى من أنْ تحصى، وأكثر من أنْ تُستقصى، ولو أمدنا البياض لزدنا في المدح والسواد[١].

حرره أسير الأماني هبة الدين محمد علي بن حسين بن محسن الشهرستاني)).

ولا يخفى على الباحثين أنَّ هذا الكتاب للخواجة نصير الدين الطوسي من أهم المؤلفات التي كتبت في علم المنطق، حتى عُدَّ مصدرًا للباحثين في ذلك، وقد ذكره الشيخ آقا بزرك الطهراني بعنوان (تجريد المنطق) لسلطان المحققين خواجه نصير الدين محمد بن محمد بن الحسن الطوسي (ت ٦٧٢هـ) وهو عدل كتاب تجريد الكلام[٢].

(١) لطيف منه ﷺ، وقد كتب كُلَّ هذه المميزات السبع في أقل من نصف صفحة، بحجم خط صغير إلى آخر حاشية الصفحة تمامًا.

(٢) إنَّ هذا الكتاب من أهم المؤلفات في علم الكلام، وقد ذكر الشيخ آقا بزرك الطهراني بعنوان (تجريد الكلام في تحرير عقايد الإسلام) ثلاثة عشر شرحًا له، وأول تلك الشروح هو شرح تلميذه العلامة الحلي الموسوم «كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد»، وأثنى عليه عامة العلماء ومدحه كافة شُرَّاحه، واعتنى بشرحه العامة والخاصة، وقد مدحه الفاضل القوشچي (ت٨٧٩هـ/ ١٤٧٤م) من العامة في شرحه المعروف بـ«الشرح الجديد»: ((بأنه مخزون بالعجائب، مشحون بالغرائب، صغير الحجم، وجيز النظم، كثير العلم، جليل الشأن، حسن النظام، مقبول الأئمة العظام، لم يظفر بمثله علماء الأمصار)). الذريعة إلى تصانيف الشيعة ٣/ ٣٥٣.

المطلب الثاني: تعليقات السيد الشهرستاني.

إنَّ التعليقات المختارة في هذه الصفحات هي أغلب ما قد تضمنته الصفحات الأولى للكتاب[1]، والتي اختار السيد الشهرستاني التعليق فيها على أهم الموضوعات من تعريف، أو تقسيم، أو بيان وغير ذلك، وسأذكرها مرقمة متسلسلة، بذكر نَصِّ المتن الوارد عن العلَّامة الحلّيّ بالقول: (قال العلَّامة الحلّيّ)[2]، وذكر نص التعليقة بعد ذلك بالقول: (قال السيد الشهرستاني)، وقد اخترت (اثني عشر) موردًا، والذي تضمن (ثمانيًا وعشرين) تعليقةً.

(١) تضمنت بعض الصفحات على تعليقات متعددة، وبعضها على أقل من ذلك، وخلا بعضها من التعليق.

(٢) إنَّ كُلَّ ما ورد (قال) في نص العلامة الحلي، فهو قول الخواجة نصير الدين الطوسي صاحب التجريد، وكل ما ورد (أقول) فهو قول العلامة الحلي صاحب جوهر النضيد.

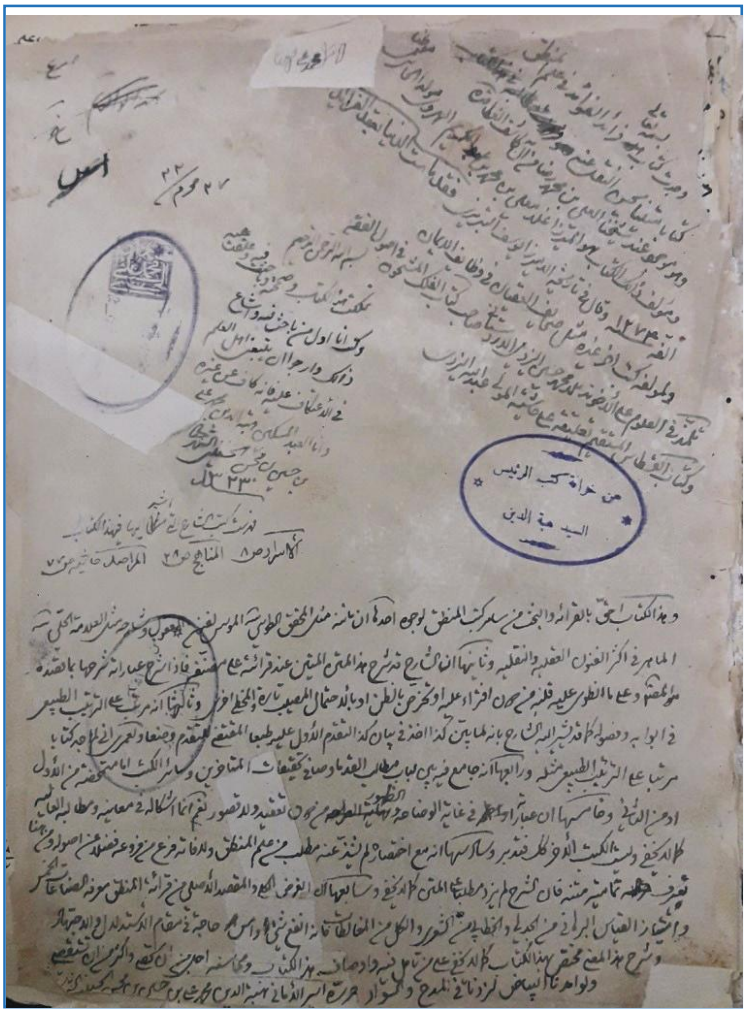

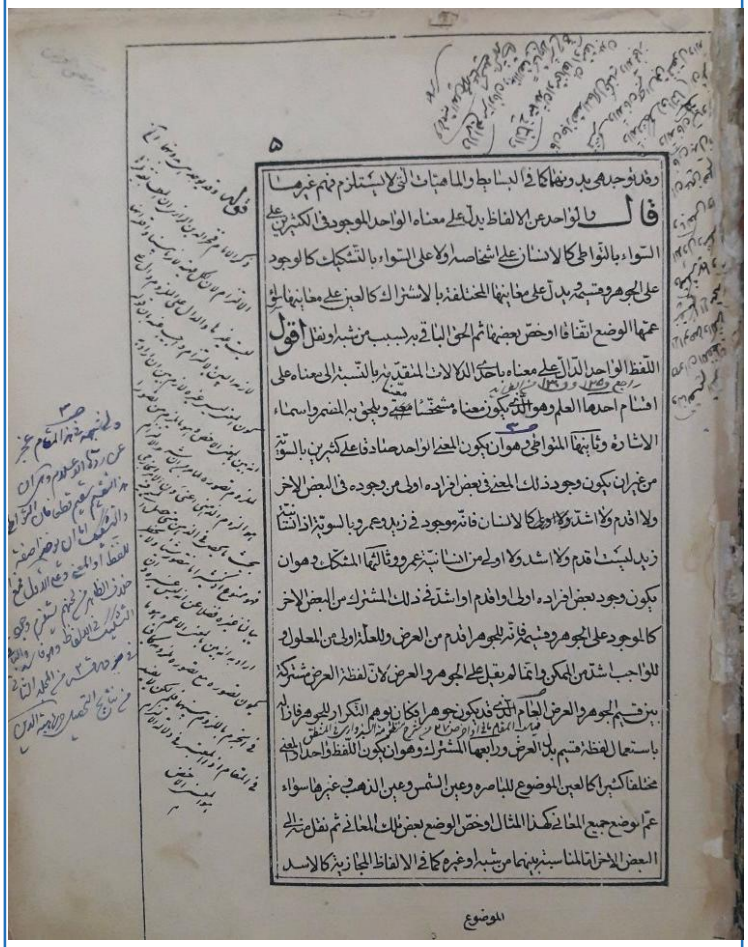

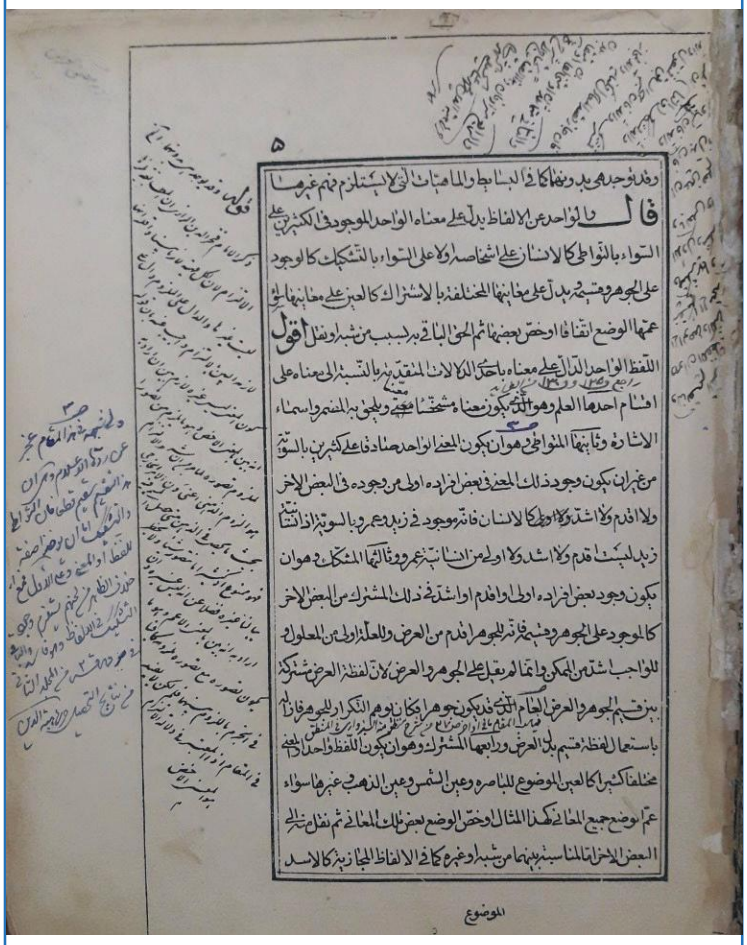

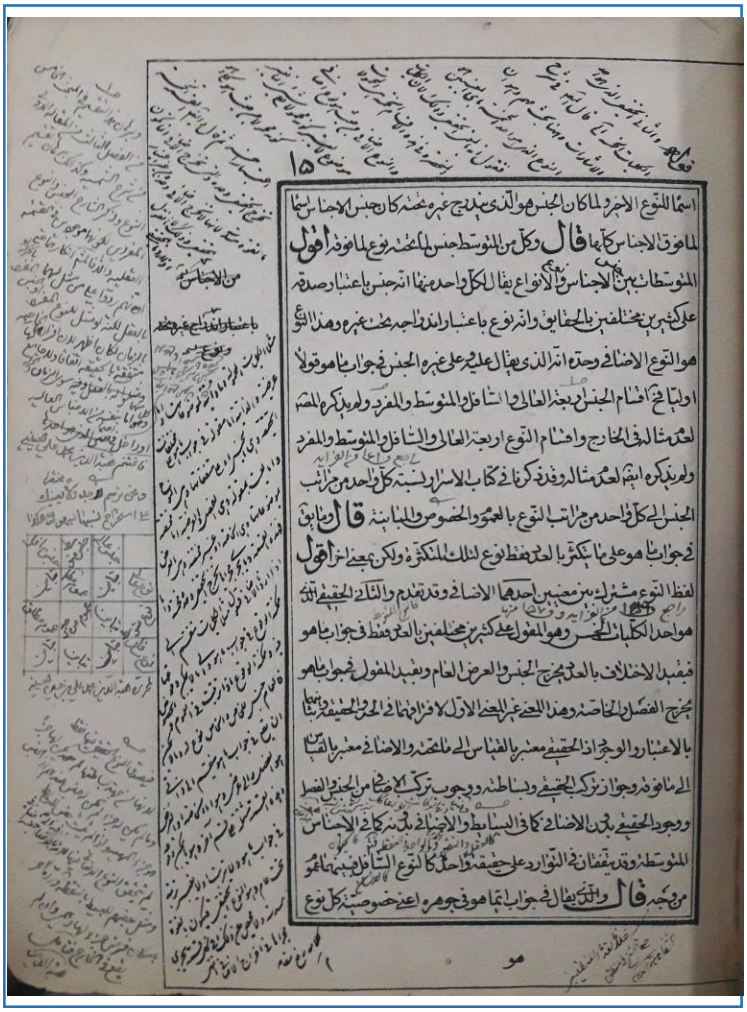

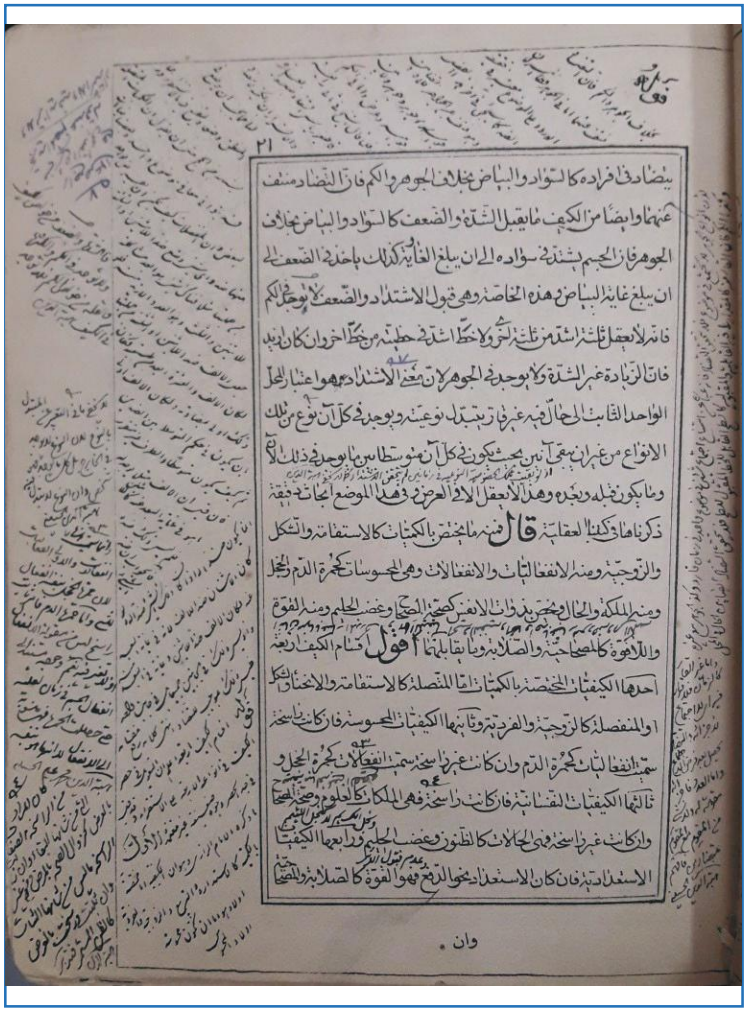

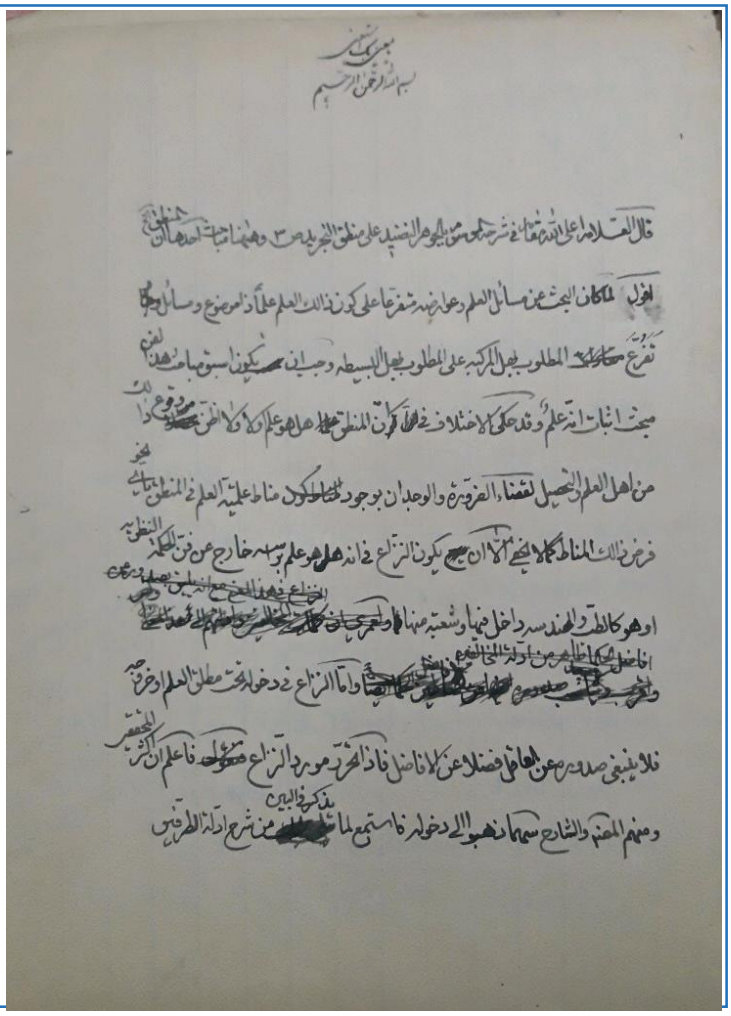

- **المورد الأول**:

قال العلَّامة الحلّيّ: ((أَقُوْلُ هَا هُنَا مَبَاحِثُ: أَحَدُهَا: إِنَّ الْمَنْطِقَ هَلْ هُوَ عِلْمٌ أَمْ لَا ، وَقَدِ اخْتُلِفَ فِيْهِ ، وَالْحَقُّ إِنَّهُ عِلْمٌ مُتَعَلِّقٌ بِالْمَعْقُوْلَاتِ(*) الثَّانِيَةِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِلْمًا بِالْمَعْقُوْلَاتِ الْأُوْلَى(**) وَهُوَ دَاخِلٌ تَحْتَ مُطْلَقِ الْعِلْمِ (***) ، وَقَوْلُ الْمُخَالِفِ(****) إِنَّهُ آلَةٌ فِيْ اكْتِسَابِ الْعُلُوْمِ فَلَا يَكُوْنُ عِلْمًا خَطَأٌ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ آلَةً لِجَمِيْعِهَا حَتَّى الْبَدِيْهِيَّاتِ وَالنَّظَرِيَّاتِ الَّتِيْ لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهَا الْخَطَأُ ، بَلْ لِبَعْضِهَا....))(١).

ـ تعليقات السيد الشهرستاني:

أولا: قال(*): ((راجع ص٥٩ من فرائد الفوائد)(٢).

ثانيًا: قال(**): ((الكلام في معنى المعقول وإنْ كان طويل الذيل إلا أنَّ اللب اللباب النافع في هذا الباب هو أنَّ المعقول إنْ كان مستقل التصوُّر ومتأصلة في التعقل فهو الأولى كنفس الجوهر والعرض وأفرادهما ، وإنْ كان تبعًا في التصور وفرعًا في التعقل فهو الثانوي كالكلية والجزئية ونحوهما ، فإنَّ كلية الإنسان فرع تصوره بخلاف نفس الإنسان)).

ثالثًا: قال(***): ((مرجع هذا الكلام إلى أنَّ المنطق علم بالمعقولات الثانية بالضرورة ، وكل علم بالمعقولات الثانية داخل في مطلق العلم؛ لأنَّ مطلقه غير مقيد بالمعقول الأولي أو الثانوي ، فينتج أنَّ المنطق داخل في العلم)).

رابعًا: قال(****): ((خلاصة احتجاج المخالف أنَّ المنطق آلة لجميع العلوم العقلية بأسرها بالضرورة ، وكلما كان آلة لجميع العلوم فهو خارج عن ذلك

(١) جوهر النضيد في شرح تجريد الاعتقاد ص٣.

(٢) قال الميرزا غلام علي الهروي الحائري: ((اعلم أنهم اختلفوا في موضوع المنطق، فقال المتقدمون إنه هو المعقولات الثانية، أعني لوازم الوجود الذهني، لا من جهة خصوصيات ماهياتها، ولا من حيث هي موجودة في الذهن، فإنَّ هذه الجهات وظيفة الفلسفة....)). فرائد الفوائد في المنطق ص٩٤.

الجميع لوضوح أنَّ الآلة غير ذي الآلة، فالمنطق خارج عن جميع العلوم العقلية. وخلاصة الجواب عنه:

أولا منع الصغرى كما أشار إليه الشارح العلامة فإنَّ المنطق آلة إصلاح العلوم الصالحة للخطأ، والعلوم المنتهية إلى الحس كالحساب، والهندسة غير صالحة له، فلا يكون المنطق آلة لهما.

وثانيًا منع الكبرى كما أشار إليه لوضوح أنَّ العلم يجوز أنْ يكون علمًا في نفسه، وآلة موصلة إلى آخر ككثير من العلوم العقلية والنقلية)).

- المورد الثاني:

قال العلَّامة الحلّيّ: ((أَقُوْلُ اللَّفْظُ الْوَاحِدُ الدَّالُّ عَلَى مَعْنَاهُ بِإِحْدَى الدِّلَالَاتِ الْمُتَقَدِّمَةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَعْنَاهُ عَلَى أَقْسَامٍ، أَحَدُهَا الْعِلْمُ وَهُوَ الَّذِيْ يَكُوْنُ مَعْنَاهُ مُشَخَّصًا مُعَيَّنًا(*).... وَثَانِيْهَا الْمُتَوَاطِئُ(**) وَهُوَ أَنْ يَكُوْنَ الْمَعْنَى الْوَاحِدُ صَادِقًا عَلَى كَثِيْرِيْنَ بِالسَّوِيَّةِ....))[1].

ـ تعليقات السيد الشهرستاني:

أولًا: قال(*): ((ولنا تقسيم أتقن وهو أنَّ اللفظ ينقسم إلى الوحدة والكثرة، وينقسم إلى متحد ومتكثر بينهما، و... الأول ومثله وبالعكس، وإنْ عين فعلم، فإنْ بدَّل ف... وإلا فإنْ تساوى... وإلا فمشكك. والثاني إنْ تكرر فمشترك وإلا فإنْ هجر السابق فمنقول، وإلا فإنْ جاز قصد المعادل فكناية وإلا فمجاز. والثالث[2] متماثلان أو متخالفان أو متقابلان. والرابع مترادفان وهذا أيضًا يحتاج إلى شرح)).

(١) ص٥.

(٢) في الأصل: والثاني.

ثانيًا: قال[**]: ((ولي شبهة في هذا المقام عجز عن ردها الأعلام، وهي أنَّ هذا التقسيم سقيم قطعًا، فإنَّ المتواطىء والمشكك إما أنْ يأخذا صفة اللفظ أو المعنى، وعلى الأول فمع أنه خلاف الظاهر في لحنهم يستلزم وجوه التشكيك في الألفاظ وهو فاسد، والباقي في ورقة ٢ من نتائج التحصيل[١])).

- المورد الثالث:

العلَّامة الحلّيّ: ((قَالَ: وَاللَّفْظُ الَّذِيْ لَمْ يُجْعَلْ لِأَجْزَائِهِ فِيْهِ دِلَالَةٌ أَصْلًا فَهُوَ مُفْرَدٌ كَالْإِنْسَانِ.... أَقُوْلُ: هَذِهِ قِسْمَةٌ أُخْرَى لِلَّفْظِ مُطْلَقًا، وَهِيَ أَنَّ اللَّفْظَ إِمَّا أَنْ لَا يَدُلَّ جُزْؤُهُ عَلَى شَيْءٍ أَصْلًا وَيُسَمَّى مُفْرَدًا كَالْإِنْسَانِ وَزَيْدٍ.... وَهَا هُنَا مَبْحَثَانِ: أَحَدُهُمَا أَنَّ الْمُفْرَدَ قَدْ يَكُوْنُ لِبَعْضِ أَجْزَائِهِ دِلَالَةٌ لَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ جُزْءٌ مِنَ اللَّفْظِ الْمُسْتَعْمَلِ.... وَمِثَالُهُ أَنَّ عَبْدَ اللهِ وَأَمْثَالَهُ[*] قَدْ يَكُوْنُ عَلَمًا فَيَكُوْنُ مُفْرَدًا، وَقَدْ يَكُوْنُ نَعْتًا فَيَكُوْنُ مُرَكَّبًا.... قَالَ: وَيَنْقَسِمُ إِلَى تَامٍّ وَنَاقِصٍ.... أَقُوْلُ: تَمَامُ الْقَوْلِ وَنُقْصَانُهُ تَابِعَانِ لِتَمَامِ مُفْرَدَاتِهَا وَنُقْصَانِهَا، فَالتَّامُّ مِنَ الْقَوْلِ.... وَقَدْ ظَهَرَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ التَّامَّ الشَّامِلَ لِلاسْمِ وَالْفِعْلِ، إِلَّا أَنَّ الاسْمَ يَتَجَرَّدُ عَنِ الدِّلَالَةِ عَلَى الزَّمَانِ كَزَيْدٍ، وَالْفِعْلُ هُوَ الَّذِيْ يَقْتَرِنُ بِأَحَدِ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ[**]))[٢].

تعليقات السيد الشهرستاني:

أولًا: قال[*]: ((كأنَّ الشارح العلامة عدل عَمَّا ظهر منه سابقًا في بحث الدلالات من المخالفة مع المصنف)).

ثانيًا: قال[**]: ((وفيه إنَّ النحاة قد يسمُّون مثل: (امشِ واضرب) فعلًا مع ملاحظة الضمير المستتر فيه، وإنَّما يسمونه جملة فعلية، وأما مع قطع النظر

(١) نتايج التحصيل من مؤلفات السيد هبة الدين الشهرستاني المخطوطة التي كتب تقريراتها أيام دراسته.
(٢) ص٦-٧.

عــن الضمير فهو عندهــم فعل، وعند المنطقيين أيضًا كلمة تشــابه الأفعال بلا فرق، وإلا لوجب أنْ يكون إمَّا اسـمًا، أو حرفًا، أو قسمًا رابعًا، والكُلُّ باطلٌ؛ لاستلزامه الخلف، ولأنَّ الاسم مجرد عن الزمان، ومثل (امش) مقترن به؛ ولأنَّ الحرف غير مستقل، ومثل (امش) مستقل فاغتنم))[1].

- المورد الرابع:

العلَّامة الحلّيّ: ((قَالَ: وَالْمَانِعُ مَفْهُومُهُ مِنْ وُقُوْعِ الشِّرْكَةِ فِيْهِ جُزْئِيٌّ كَزَيْدٍ الْمُشَارِ إِلَيْهِ، وَغَيْرُ الْمَانِعِ كُلِّيٌّ كَالْإِنْسَانِ، وَإِنْ لَمْ يَقَعْ فِيْهِ شِرْكَةٌ كَالشَّمْسِ وَالْعَنْقَاءِ [2]. أَقُوْلُ: هَذَا تَقْسِيْمٌ لِلَّفْظِ الْمُفْرَدِ إِلَى الْكُلِّيِّ وَالْجُزْئِيِّ وَذَلِكَ بِحَسَبِ مَعْنَـاهُ.... وَثَالِثُهَـا أَنَّ الْكُلِّيَّ عَلَى سِـتَّةِ أَقْسَـامٍ بِالنَّظَرِ إِلَى وُجُـوْدِ أَفْرَادِهِ فِي الْخَـارِجِ، أَحَدُهَا: أَنْ يَكُـوْنَ مُمْتَنِعُ الْوُجُوْدِ فِيْ الْخَارِجِ، كَشَـرِيْكِ الْبَارِيْ، وَثَانِيْهَـا: أَنْ يَكُوْنَ مُمْكِـنُ الْوُجُوْدِ، وَلَكِنَّهُ غَيْرُ مَوْجُـوْدٍ فِي الْخَارِجِ أَصْلًا كَالْعَنْقَاءِ، وَثَالِثُهَا أَنْ يَكُوْنَ مَوْجُوْدًا، لَكِنَّ الْمَوْجُوْدَ مِنْهُ فَرْدٌ وَاحِدٌ مَعَ امْتِنَاعِ مِثْلِهِ، كَوَاجِبِ الْوُجُوْدِ[*]، وَرَابِعُهَا:.... وَخَامِسُهَا أَنْ يَكُوْنَ الْمَوْجُوْدُ مِنْهُ كَثِيْرًا مُتَنَاهِيًا كَالْكَوَاكِبِ السَّيَّارَةِ[**]. وَسَادِسُهَا: أَنْ يَكُوْنَ غَيْرَ مُتَنَاهٍ كَالنُّفُوْسِ النَّاطِقَةِ (***)....))[3].

---

(١) وهـذه التعليقـة كأنها على تعليقة الطاهر الطبرسي في الحاشـية على الجوهر النضيـد حول متن العلامة الحلي.

(٢) قال الفراهيدي: ((وَالْعَنْقَاءُ: طَائِرٌ لَمْ يَبْقَ فِيْ أَيْدِيْ النَّاسِ مِنْ صِفَتِهَا غَيْرُ اسْمِهَا)). العين مادة (عنق)، وقد أصبح اسـمًا عند الفلاسـفة والمناطقة يسـتعمل للوهم، وهو معدم لا وجود له في الخارج، قال ابن سـينا: ((الْعَنْقَاءُ اسْـمٌ يَدُلُّ عَلَى مَعْنًى فِي الْوَهَمِ، وَلَا وُجُوْدَ لَهُ فِي الْأَعْيَانِ)). الشفاء (المنطق) ١/ ٦٦٢، وقـد عد اسـتعمالها في الأمثال على اليـأس من الوصول إليه فهـو كالخرافة، قال الميـداني: (((حَلَّقَتْ بِهِ عَنْقَـاءُ مُغْـرِبٌ) يُضْرَبُ لِمَا يَئِسَ مِنْـهُ.... الْعَنْقَاءُ: طَائِرٌ عَظِيْمٌ مَعْرُوْفُ الْاسْـمِ مَجْهُوْلُ الْجِسْـمِ)). مجمع الأمثال، أحمد بن محمد ١/ ٢٠١.

(٣) ص٨.

ـ تعليقات السيد الشهرستاني:

أولًا: قال(*): ((ويمكن استفادة أنَّ مذهب العلامة أيضًا عدم التناسب، وإلا نسب ذلك إلى الحكماء وقيده، ومنها النفوس عندهم غير متناهية، ومجتمعة، إذ لا تصادم في المفارقات، وزاد بعضهم قسمًا سابعًا، وهو الكلي الغير المتناهي أفراده، لكن غير مجتمع، بل متفرق متعاقب، كالأنواع المتولدة لغير المتناهية المحفوفة في ظل دون ركونها)).

ثانيًا: قال(**): ((بل الكواكب مطلقًا؛ إذ لو كانت غير متناهية لزم البعد الغير المتناهي وهو محال)).

ثالثًا: قال(***): ((فإنَّ مفهومه لا يمنع من الشركة فيه، وإلا لما احتيج إلى برهان في باب التوحيد)).

- المورد الخامس:

العلَّامة الحلّيّ: ((قَالَ: وَالْعَرَضِيْ مَا يَلْحَقُهُ بَعْدَ تَقَوُّمِهِ بِالذَّاتِيَّاتِ [١].... أَقُوْلُ: الْعَرَضِيُّ فِيْ مُقَابَلَةِ الذَّاتِيِّ.... فَالْأَقْسَامُ أَرْبَعَةٌ: أَحَدُهَا: لَازِمُ الْمَاهِيَّةِ الْبَيِّنِ، وَهُوَ يُفَسَّرُ بِأَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا:.... وَثَانِيْهُمَا: لَازِمُ الْمَاهِيَّةِ غَيْرِ الْبَيِّنِ، وَهُوَ الَّذِيْ يَلْحَقُ الْمَاهِيَّةَ بِتَوَسُّطِ غَيْرِهِ، مِثْلُ مُسَاوَاةِ زَوَايَا الْمُثَلَّثِ لِقَائِمَتَيْنِ [*]، فَإِنَّهُ لَازِمٌ بِتَوَسُّطِ مَا بُرْهِنَ عَلَيْهِ فِي الْهَنْدَسَةِ))[٢].

تعليقات السيد الشهرستاني:

قال(*): ((والظاهر أنه هكذا كما في بيان موضوع العلم من الفصول،

(١) وكلام المحقق الطوسي هنا بعد بيانه بما يتعلق بالموصوف الواحد المحمول بالمواطأة، وأنَّ المحمول بالمواطاة أو بالطبع فهو إما ذاتي أو عرضي.

(٢) ص١١.

وقد برهن عليه في الشكل الثاني والثلاثين من المقالة الأولى من كتاب الأصول لإقليدس)).

- المورد السادس:

العلَّامة الحلّيّ: ((قَالَ فَإِنْ سُئِلَ بِمَا هُوَ عَنْ جُزْئِيَّاتٍ تَكَثَّرَتْ بِالْعَدَدِ فَقَطْ.... أَقُوْلُ: وَالْمَسْؤُوْلُ عَنْهُ بِمَا هُوَ إِمَّا أَنْ يَكُوْنَ وَاحِدًا أَوْ كَثِيْرًا ، فَإِنْ كَانَ كَثِيْرًا فَإِمَّا أَنْ تَكُوْنَ[1] الْكَثْرَةُ مُخْتَلِفَةً بِالْعَدَدِ لَا غَيْرَ، وَإِمَّا أَنْ تَكُوْنَ مُخْتَلِفَةً بِالْحَقَايِقِ، وَإِنْ كَانَ وَاحِدًا فَإِمَّا أَنْ يَكُوْنَ شَخْصًا وَاحِدًا ، أَوْ مَاهِيَّةً كُلِّيَّةً ، فَالْأَقْسَامُ أَرْبَعَةٌ ، وَالْجَوَابُ عَنْهَا ثَلَاثَةٌ: الْقِسْمُ الْأَوَّلُ:.... وَالثَّانِيْ:.... وَالثَّالِثُ: أَنْ يَكُوْنَ الْمَسْؤُوْلُ عَنْهُ أَشْيَاءَ كَثِيْرَةً مُخْتَلِفَةً بِالْحَقَايِقِ.... وَأَمَّا الْمُسَاوِيْ كَالْحَسَّاسِ غَيْرِ مَقْصُوْدَةٍ فَإِنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى كَمَالِ الْمُشْتَرَكِ إِلَّا بِالالْتِزَامِ، وَدَلَالَةُ الالْتِزَامِ[*] هَا هُنَا مَهْجُوْرَةٌ....))[2].

تعليقات السيد الشهرستاني:

قال[*]: ((وذلك لأنهم قسَّموا الأجوبة على ثلاثة أقسام: أحدها: الواقع في جواب ما هو، كالإنسان للشخص، أو الحيوان الناطق للإنسان، والحيوان لأنواعه ونحو ذلك. وثانيها: الواقع في طريق ما هو كالحيوان للإنسان. وثالثها: الداخل في طريق ما هو كالجسم النامي، والجسم، والجوهر، ونحوها في جواب الإنسان مثلًا، ودلالة هذه الأقسام الثلاثة من الأجوبة على ما تقال عليه، إمَّا بالمطابقة، أو بالتضمُّن، فصارت دلالة الالتزام مهجورة في الحد)).

(١) في الأصل: يكون.

(٢) ص١٣.

- المورد السابع:

العلَّامة الحلّيّ: ((قَالَ: وَيَتَنَازَلُ الْأَنْوَاعُ إِلَى مَا لَا نَوْعَ تَحْتَهُ، بَلْ يَلِيْهِ الْأَشْخَاصُ وَهُوَ نَوْعُ الْأَنْوَاعِ. أَقُوْلُ: كَمَا وَجَبَ انْتِهَاءُ الْأَجْنَاسِ فِي التَّصَاعُدِ، وَجَبَ انْتِهَاءُ الْأَنْوَاعِ فِي التَّنَازُلِ إِلَى نَوْعٍ لَا نَوْعَ تَحْتَهُ وَيُسَمَّى نَوْعَ الْأَنْوَاعِ كَالْإِنْسَانِ، فَإِنَّهُ لَا نَوْعَ تَحْتَهُ.... لِأَنَّهُ لَوْلَا انْتِهَاءُ الْأَنْوَاعِ فِيْ التَّنَازُلِ لَمَا تَحَصَّلَتِ الْأَشْخَاصُ، فَلَمْ يَكُنِ النَّوْعُ نَوْعًا [*] هف[1]....)).

تعليقات السيد الشهرستاني:

قال[*]: ((أي خلاف المفروض لأتى فرضنا إلى ما تحت ذلك النوع أشخاصًا، فلو لم يكن ذلك النوع نوع الأنواع لزم أنْ يكون ما تحته أنواعًا أيضًا، وقد فرضناه أشخاصًا هف)).

- المورد الثامن:

العلَّامة الحلّيّ: ((قَالَ الفَصْلُ الثَّانِي فِي الْمَقُوْلَاتِ الْخَمْسِ الْعَارِضَةِ لِمَقُولَاتِ الْجَوْهَرِ. أَقُوْلُ: لَمَّا فَرَغَ مِنَ الْبَحثِ عَنِ الْمَقُوْلَاتِ الْخَمْسِ الْعَارِضَةِ لِمَقُوْلَاتِ الْعَشْرِ، شَرَعَ فِي الْبَحْثِ عَنْهَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ عِلْمِ الْمَنْطِقِ؛ لِأَنَّ مَوْضُوْعَ الْمَنْطِقِ هُوَ الْمَعقُوْلَاتُ الثَّانِيَةُ الْعَارِضَةُ لِلْمَعقُولَاتِ الْأُوْلَى، فَكَيْفَ يُبْحَثُ فِيْهِ عَنِ الْمَعْقُوْلَاتِ الْأُوْلَى عَلَى أَنَّهُ جُزْءٌ مِنْ عِلْمِهِ فَإِنَّهُ يَكُوْنُ دَوْرًا، بَلْ قَدْ يُبْحَثُ عَنهَا فِيْهِ لِلاسْتِعَانَةِ عَلَى تَحْصِيْلِ الْأَجْنَاسِ وَالْفُصُوْلِ....))[2].

تعليقات السيد الشهرستاني:

قال[*]: ((وتقريره على ما سنح كالضروري على أن المنطق كونه قد ثبت

(١) هكذا في الأصل.

(٢) ص١٧.

مقدمة للحكمة العالقة عن المعقولة الأولية، وإذا كانت كذلك فهي مقدمة لمعرفة المعقولات الأولى، ومقتضى ذلك توقف المعقولات الأولى على المعقولات الثانيــة التي هي الموضوع للمنطــق، فلو كانت الأولى جــزءًا من المنطق لزم تقدمهــا على الثانية، وتوقف الثانية على الأولى التي هي أيضًا متوقفة عليها، فيلزم تقدم الشــيء على ما يتقدم عليه، وتوقفــه أيضًا على ما يتوقف عليه، وهذا هو صريح، وبطلانه واضح وصحيح)).

- المورد التاسع:

العلَّامــة الحلّيّ: ((قَالَ: وَهُوَ مَوْجُوْدٌ لَا فِيْ مَوْضُــوْعٍ، وَالْمَوْضُوْعُ مَحَلٌّ يُوْجَدُ مُتَقَوَّمًــا دُوْنَ مَا يَحِلُّ فِيْهِ. أَقُوْلُ: الْحَالُّ وَالْمَحَلُّ لَا بُدَّ أَنْ يَكُوْنَ لِأَحَدِهِمَا حَاجَةٌ إِلَى الْآخَرِ، فَإِنْ كَانَ الْمَحَلُّ مُسْــتَغْنِيًا عَنِ الْحَالِّ، وَالْحَالُّ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ سُــمِّيَ الْمَحَلُّ مَوْضُوْعًا وَالْحَالُّ عَرَضًا، وَإِنْ كَانَ بِالْعَكْسِ سُــمِّيَ الْمَحَلُّ مَادَّةً وَالْحَالُّ صُــوْرَةً، فَالْمَوْضُــوْعُ وَالْمَادَّةُ قَدِ اشْــتَرَكَا[*] فِيْ الْمَحَلِّيَــةِ، إِلَّا أَنَّ الْمَوْضُوْعَ مَحَلٌّ مُسْــتَغْنٍ، وَالْمَادَّةُ مَحَلٌّ مُحْتَاجٌ، كَمَا اشْتَرَكَ الْعَرَضُ وَالصُّوْرَةُ فِيْ الْحَالِّيَةِ، إِلَّا أَنَّ الْعَــرَضَ حَالٌّ مُحْتَاجٌ، وَالصُّوْرَةُ حَالٌّ مُسْــتَغْنٍ، فَالْمَوْضُوْعُ أَخَصُّ مِنْ مُطْلَقِ الْمَحَــلِّ، فَعَدَمُهُ أَعَمُّ مِنْ عَدَمِ الْمَحَــلِّ[**]، إِذَا عَرِفْتَ هَذَا فَنَقُوْلُ رَسْــمَ الْأَوَائِلِ الْجَوْهَــرَ بِأَنَّــهُ مَوْجُوْدٌ لَا فِيْ مَوْضُــوْعٍ، أَيْ إِنَّهُ مَاهِيَّةٌ وَحَقِيْقَــةٌ إِذَا وُجِدَتْ فِي الْأَعْيَــانِ كَانَتْ لَا فِيْ مَوْضُوْعٍ[***]، أَيْ لَا فِيْ مَحَلٍّ يَتَقَوَّمُ بِهِ[****]، وَلَا يَعْنِيْ بِهِ أَنْ يَكُوْنَ مَوْجُوْدًا بِالْفِعْلِ لَا فِيْ مَوْضُوْعٍ، وَإِلَّا لَكَانَ الشَّكُّ فِيْ وُجُوْدِهِ يَقْتَضِيْ الشَّكَّ فِيْ جُوْهَرِيَّتِهِ[*****]، وَكَانَتْ جَوْهَرِيَّتُهُ بِالْفَاعِلِ ....))[1].

(١) ص١٨.

تعليقات السيد الشهرستاني:

أولًا: قال(*): ((قد اشتركا معنويًّا في المحلية)).

ثانيًا: قال(**): ((لأنَّ نقيضَ الأخصِّ أعمُّ من نقيضِ الأعمِّ)).

ثالثًا: قال(***): ((لأنه لو حَلَّ في موضوعٍ لكان من جهة احتياج نفسه إلى ما حَلَّ فيه؛ لأنَّ المحلَّ فرضناه موضوعًا لا يحتاج إلى حالٍّ، ولو حَلَّ للاحتياج منه كان عرضًا؛ لأنَّ الحال المحتاج إلى محله عرض كما ذكره الشارح هف [كذا])).

رابعًا: قال(****): ((أي في محلٍّ يتقوَّمُ الجوهر به)).

خامسًا: قال(*****): ((لأنَّ فعليته حينئذٍ عين جوهريته، فمن شك في فعليته رجع شكه إلى جوهريته، مع أننا حين فرضنا تحقق جوهريته فكيف يشك فيه)).

- المورد العاشر:

العلَّامة الحلّيّ: ((قَالَ: فَالصُّوْرَةُ وَالْمَادَّةُ وَالْجِسْمُ الْمُرَكَّبُ مِنْهُمَا جَوَاهِرُ، وَكَذَلِكَ الْمُفَارِقَاتُ، أَعْنِيْ الْعَقْلَ وَالنَّفْسَ. أَقُوْلُ: هَذِهِ أَقْسَامُ الْجَوْهَرِ؛ لِأَنَّ الْجَوْهَرَ إِمَّا أَنْ يَكُوْنَ مَحَلًّا أَوْ لَا.

فَالْأَوَّلُ[١] الْمَادَّةُ، وَالثَّانِيْ[٢] إِمَّا أَنْ يَكُوْنَ مُتَعَلِّقًا بِالْبَدَنِ بِالتَّدْبِيْرِ أَوْ لَا.

وَالْأَوَّلُ[٣] النَّفْسُ، وَالثَّانِيْ[٤] الْعَقْلُ، وَكُلُّهَا جَوَاهِرُ؛ لِاشْتِرَاكِهَا فِيْ كَوْنِهَا مَوْجُوْدًا لَا فِيْ مَوْضُوْعٍ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُهَا مَوْجُوْدًا فِيْ مَحَلٍّ(*)؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ نَفْيِ وُجُوْدِهَا فِيْ مَوْضُوْعٍ نَفْيُ وُجُوْدِهَا فِيْ مَحَلٍّ مُطْلَقًا(**))).[٥]

(١) أي الْمَحَلُّ.
(٢) أي غَيْرُ الْمَحَلِّ.
(٣) أي غير المحل المتعلق بالبدن.
(٤) أي غير المحل غير المتعلق بالبدن.
(٥) ص١٨-١٩.

تعليقات السيد الشهرستاني:

أولًا: قال(*): ((كالصورة)).

ثانيًا: قال(**): ((لأنَّ عدمَ الأخصِّ أعَمُّ من عدمِ الأعَمِّ)).

- المورد الحادي عشر:

العلَّامة الحلّيّ: ((قَالَ: وَمِنْهَا الْكَمُّ، وَهُوَ مَا لِذَاتِهِ يَقْبَلُ الْمُسَاوَاة وَاللَّامُسَاوَاةَ بِالتَّطْبِيْقِ. أَقُوْلُ: الْكَمُّ أَحَدُ الْأَجْنَاسِ الْعَوَالِيْ وَلَهُ خَوَاصُّ، وَمِنْهَا أَنَّهُ الَّذِيْ لِذَاتِهِ يَقْبَلُ الْمُسَاوَاةَ وَاللَّامُسَاوَاةَ بِالتَّطْبِيْقِ.... فَإِنَّ الْعَدَدَيْنِ لِذَاتِهِمَا يُقَالُ عَلَيْهِمَا التَّسَاوِيْ وَالتَّفَاوُتُ، وَكَذَلِكَ عَلَى الْخَطَّيْنِ وَالسَّطْحَيْنِ وَالْجِسْمَيْنِ، أَمَّا الْجِسْمُ الطَّبِيْعِيُّ(*) فَإِنَّهُ يُقَالُ لَهُ إِنَّهُ مُسَاوٍ لِجِسْمٍ آخَرَ طَبِيْعِيٍّ، أَوْ مُتَفَاوِتٌ لَهُ بِاعْتِبَارِ حُلُوْلِ الْمِقْدَارِ فِيْهِ، فَقَيْدُ الْقَبُوْلِ بِالذَّاتِ(**) يُخْرِجُ مَا يُقْبَلُ لَا لِذَاتِهِ....))[1].

تعليقات السيد الشهرستاني:

أولا: قال(*): ((الجسم الطبيعي مقابل في عرفهم للجسم التعليمي، والفرق بينهما كالفرق بين الشيء بلا شرط وبينه بشرط شيء، فإنَّ الطبيعي هو دون الامتداد المطلق بلا تعين قدر ومقدار، فإذا عين فيه المقدار صار تعليميًّا، فالتعليمي مساحة الجسم الطبيعي وكميته السارية، ويسمى الأول طبيعيًّا، أما لأن الطبيعي إنما يبحث عنه (...)؛ لأنَّ الجسم الذي يشمله تعريف الجسم هذا، والذي هو حقيقة الجسم وطبيعته. والثاني تعليميًّا لكونه مدار التعليم والتعلم عند أرباب التعاليم)).

ثانيًا: قال(**): ((وأظن عدم احتياج هذا الرسم إلى التقييد بالذات؛ من جهة استفادة ذلك من إطلاق اللفظ، وفي حاجة العرضي إلى قيد لفظي ألا ترى

(١) ص١٩.

أنك لو قلتَ النار حارة فهم من الإطلاق أنها حارة بذاتها لا بواسطة أمر، أما الماء حار فإنه يعد غلطًا أو مسامحة، من جهة أنه بحسب إطلاقه يفهم منه أنَّ حرارته من ذاته وليس كذلك، وأما إذا قيِّد بأنه حار بالنار عد صحيحًا؛ لأنَّ الذاتيات لا تحتاج إلى تقييد بخلاف العرضيات)).

- المورد الثاني عشر:

العلَّامة الحلّيّ: ((قَالَ: وَالْمُتَقَابِلَانِ(*) شَيْئَانِ(**) يَمْتَنِعُ تَعَلُّقُهُمَا مَعًا بِمَوْضُوعٍ وَاحِدٍ يُنْسَبَانِ إِلَيْهِ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ، وَيُعْقَلُ أَوْ يُوْجَدُ أَحَدُهُمَا بِإِزَاءِ الْآخَرِ، أَوْ فِيْ غَايَةِ الْبُعْدِ مِنَ الْآخَرِ.... قَالَ: وَالْمُتَقَابِلَانِ شَيْئَانِ.... أَقُوْلُ: هَذَا رَسْمُ الْمُتَقَابِلَيْنِ، وَيُفْهَمُ مِنْهُ مَعْنَى التَّقَابُلِ، فَقَوْلُنَا شَيْئَانِ شَامِلٌ لِلْمُتَقَابِلَيْنِ وَغَيْرِهِمَا.... فَالْمُتَقَابِلَانِ إِنْ عُقِلَ أَحَدُهُمَا بِإِزَاءِ الْآخَرِ فَهُمَا الْمُتَضَايِفَانِ، وَإِنْ وُجِدَ أَحَدُهُمَا بِإِزَاءِ الْآخَرِ فَهُمَا الْعَدَمُ وَالْمَلَكَةُ إِنِ اخْتَصَّا بِمَوْضُوعٍ وَاحِدٍ، وَإِلَّا فَهُمَا السَّلْبُ وَالْإِيْجَابُ، وَإِنْ وُجِدَ أَحَدُهُمَا فِيْ غَايَةِ الْبُعْدِ(***) عَنِ الْآخَرِ فَهُمَا الضِّدَّانِ.... قَالَ: وَأَقْسَامُ التَّقَابُلِ أَرْبَعَةٌ.... الْمُتَقَابِلَانِ إِمَّا أَنْ يَكُوْنَا وُجُوْدِيَّيْنِ، أَوْ يَكُوْنَ أَحَدُهُمَا وُجُوْدِيًّا وَالْآخَرُ عَدَمِيًّا، وَالثَّانِي إِمَّا أَنْ يَنْظُرَ إِلَى الْوُجُوْدِ وَالْعَدَمِ فِيْ اللَّفْظِ وَالْقَوْلِ لَا غَيْرَ، أَوْ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْوُجُوْدِ الْخَارِجِيِّ، وَالْأَوَّلُ هُوَ تَقَابُلُ(****) السَّلْبِ وَالْإِيْجَابِ....)). (١)

تعليقات السيد الشهرستاني:

أولًا: قال(*): وإنَّما ذكر التقابل في المنطق مع أنَّه من فن الحكمة الإلهية؛ توطئة وتبصرة لوضوح مقصوده في باب التناقض، فإنَّ معرفة التقابل مفيدة هناك جدًّا، أو ذكره بمناسبة الأجناس العالية، كما سيصرح به في

(١) ص٢٥.

خاتمــة الفصل، فإنَّه أيضًا جنس لأنواعه الأربعــة، وإنْ قيل إنَّه يصدق عليها بالتشــكيك، فإنَّه في التناقض أظهر مــن التضاد، وفيه أظهر من غيره، ثم اعلم أنَّ التقابل من مقولة الإضافة، فكان الأنسب ذكره فيها)).

ثانيًـا: قــال[**]: ((المفهومــان إما متحدان، أو متماثــلان، أو متخالفان، أو متقابــلان، وحدودها تعرف من وجه انحصار حال المفهومين في هذه الأربعة، ووجه الحصر أيضًا موكول إلى الكتب المطولة)).

ثالثًا: قال[***]:((وهذا التقييد يخرج الضدين المشــهورين كالأحمر والأقتم فليس بينهما غاية البعد كما في السواد والبياض، فإنَّ بينهما مراتب كثيرة تختلف شدة وضعفًا فتدبر)).

رابعًـا: قــال [****]: ((ويطلق عليــه التناقض، وربما نقول إنــه في القضايا تناقض، وفي المفردات عدم وملكة وهو الأشــهر، ولذلك قالوا إنَّ الملكة لو قيدت بالعدم صارت القضية معدولة [هكذا] كالفرس المقيد بلا [هكذا])).

المصادر والمراجع

المخطوطات:

١. فرائد الفوائد في المنطق أو فوائد المنطقية (مصورة على المخطوط)، الميرزا غلام علي الهروي الحائري.

٢. نتايج التحصيل، السيد هبة الدين الحسيني الشهرستاني، (مكتبة الجوادين العامة، العتبة الكاظمية المقدسة).

المطبوعات:

١. الأعلام، خير الدين بن محمود الزركلي (ت١٣٩٦هـ/١٩٧٦م)، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٥، ٢٠٠٢م.

٢. تجريد المنطق، الخواجة نصير الدين محمد بن الحسن الطوسي (ت٦٧٢هـ/١٢٧٤م)، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٣. تراجم الرجال، السيد أحمد الحسيني، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، قم، ١٤١٤هـ، د.ط.

٤. جوهر النضيد في شرح منطق التجريد، الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر العلّامة الحلّيّ (ت٧٢٦هـ/١٣٢٦م)، طهران، ١٣١٠هـ، د.ط، د.مط.

٥. حاشية على التهذيب، الملا عبد الله اليزدي (ت ٩٨١هـ/١٥٧٣م)، تعليق: السيد مصطفى الحسيني الدشتي، مط وفا، قم، ط٣، ١٤٢٨هـ

٦. خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، الحسن بن يوسف بن المطهر «العلّامة الحلّيّ» (ت٧٢٦هـ/١٣٢٦م)، تحقيق: الشيخ جواد القيومي، مط مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط١، ١٤١٧هـ

٧. الذريعة إلى تصانيف الشيعة، العلامة الشيخ آقا بزرك الطهراني (ت ١٣٨٩هـ/١٩٧٠م)، دار الأضواء، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٨. السيد هبة الدين الحسيني الشهرستاني حياته ونشاطه العلمي والاجتماعي، عبد الستار الحسني، (مط مكتب الإعلام الإسلامي، قم، ط١، ٩٢٤١هـ.

٩. الشفاء (المنطق)، أبو علي الحسين بن عبد الله «ابن سينا» (ت ٤٢٧ هـ/١٦٢٨م)، تحقيق: الأب قنواتي وآخَرَيْن، مراجعة: د. إبراهيم مدكور، مكتبة سماحة آية الله العظمى المرعشي النجفي الكبرى، مط گل وردي، قم، ط٢، ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م.

١٠. طبقات أعلام الشيعة (الكرام البررة)، العلامة الشيخ آغا بزرك الطهراني (ت١٣٨٩هـ/١٩٧٠م)، دار إحياء التراث

العربي، بيروت، ط١، ١٤٣٠هـ /٢٠٠٩م.

١١. العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٠هـ/٧٨٦م)، تحقيق: د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي، تصحيح: أسعد الطيِّب مط أسوة، قم، ط٢، ١٤٢٥هـ

١٢. مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم الميداني (ت ٥٣٩هـ/١١٤٤م)، تحقيق: محمد أبو الفضل، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٣٢هـ/٢٠١م، د.ط.

١٣. نابغة العراق أو هبة الدين الشهرستاني، العلوي، محمد مهدي العلوي تص: حسين هاشم، (مط الآداب، بغداد، ١٩٢٩م، د.ط.

١٤. موسوعة طبقات الفقهاء، اللجنة العلمية في مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، إشراف: العلامة الفقيه جعفر السبحاني، مط اعتماد، مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، قم، ط١، ١٤٢٢هـ